وزارة المالية - هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية / الاتصالات الإدارية / الوارد
رقم الصادر: ١٧٤٨
تاريخه: ١٤٤٥/٠١/١٤
المرفقات: ١٩ الدليل الإرشادي
١٤٤٥/٠١/١٤ - ١٠:٠٩:٣٨ - ١٠٩٨٤

EXPRO
هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure Efficiency & Projects Authority

الموضوع : مشروع تعميم الاتفاقية الإطارية لخدمات الدوائر الرقمية

(تعميم لكافة الجهات الحكومية والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ القاضي في البند (أولاً) بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) بأن تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في النظام هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من النظام المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقيات إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود من خلال البوابة. وإلى ما تضمنته المادة (الخامسة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي نصت على الآتي:

"(١) لا يجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقية الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد.

(٢) استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة للجهة الحكومية -بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد- تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام".

أود الإفادة أن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية أبرمت اتفاقية إطارية لتقديم خدمات الدوائر الرقمية بالتعاون مع هيئة الحكومة الرقمية، وستُمكن هذه الاتفاقية الإطارية الجهات الحكومية من طلب خدمات الدوائر الرقمية عبر (سوق اعتماد الإلكتروني) ابتداءً من تاريخ ١٤٤٥/٢/٣هـ الموافق ٢٠٢٣/٨/١٩م. وعليه أنشئ بند مخصص للاتفاقية المذكورة أعلاه برقم (٣٣٩٠٠٠١١٣)، بحيث تقوم الجهة الحكومية بطلب نقل المبالغ اللازمة من البنود المخصصة إلى بند الاتفاقية الإطارية في السوق الإلكتروني وفقاً لما تضمنته تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية، ويمكن للجهات الحكومية التواصل مع وكالة الميزانية العامة بوزارة المالية لتفعيل البند. كما سيقدم المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بدعم من الهيئة عدداً من الدورات التدريبية وتوفير دليل إرشادي لكيفية تقديم طلب خدمات الدوائر الرقمية.

وتنوه هذه الهيئة إلى أن ما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من المادة (الخامسة عشرة) المشار إليها أعلاه ستسري على المنافسات التي طرحت من تاريخ صدور التعميم ولم تُفتح عروضها بعد، على أن يتم إعادة طلب شراء خدمات الدوائر الرقمية وفق الاتفاقية الإطارية. ويجوز للجهة الاستمرار في إجراءات التقييم والتعاقد للمنافسات التي فتحت عروضها قبل تاريخ صدور التعميم، والاستمرار في تنفيذ العقود أو الاتفاقيات القائمة إلى حين انتهائها أو إنهائها.

وتقبلوا تحياتي.

محمد بن عبدالله الجدعان
وزيـــر المـالـيّـة
رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية